Collectif des Familles de Disparus en Algérie

نشرة بريدية رقم 81
أكتوبر، نوفامبر، ديسامبر

"الأنثروبولوجيا الجنائية في خدمة العدالة الإنتقالية"

شاركت CFDA في المؤتمر الدولي للاتحاد الأورومتوسطي ضد الاختفاء القسري (FEMED)، "الأنثروبولوجيا الطبية والقانونية في خدمة العدالة الانتقالية"، الذي عقد يومي 30 و 31 أكتوبر 2021 في باريس، تاون هول في الحي العشرين.

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر في نقل المعرفة والخبرة فيما يتعلق بتحديد هوية الأشخاص المفقودين من خلال أنثروبولوجيا الطب الشرعي. جمع المؤتمر بين العديد من خبراء الطب الشرعي وأعضاء آخرين من الجمعيات الشريكة لـ FEMED.

وخصصت الجلسات لمفهوم العدالة الانتقالية، ومساهمة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في العمليات، وآليات العدالة الانتقالية، من خلال عرض العمل البحثي الحالي الذي أجرته FEMED حول قضية الاختفاء القسري وكذلك للتبادلات حول الخبرات الخاصة بكل بلد من حيث البحث عن الحقيقة والعدالة والتعويض.

أخذ العديد من المتحدثين الكلمة للحديث عن منظماتهم، والعمل المتعلق بأنثروبولوجيا الطب الشرعي وتحديد هوية الجسد، وتوقعاتهم من المؤتمر. وهكذا تدخل، من بين أمور أخرى، متخصصون من الجزائر، والمغرب، وليبيا، ولبنان، وسوريا، واليمن، والبوسنة، وتركيا، وقبرص، وإسبانيا، والأرجنتين، والعراق، وكذلك ممثلو المنظمات الدولية، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. الحقوق، واللجنة الدولية للمفقودين.

تدريب الناشطين الشباب في مجال التسويق الرقمي

نظرا لوجود نقص في معرفة الشبان والشابات في المجال، نظمت CFDA و SOS Disparus دورة تدريبية للناشطين الشباب في الجزائر حول التسويق الرقمي. توجّهت الدورة إلى فريق SOS Disparus،

صحفيي راديو من لا صوت لهم، وناشطي حقوق الإنسان.

وقد امتد التدريب على مدى أربعة أيام، من 25 إلى 28 أكتوبر، وشمل جلسات تفاعلية وعمل جماعي، أدارته خبيرة التسويق السيدة ريم عادل.

تضمن البرنامج اليوم التعريفي الأول مع مقدمة للمشاركين والمدرب. ركز اليومان التاليان على التسويق الرقمي والمنصات المستخدمة، مثل Facebook أو Instagram، بالإضافة إلى البرامج الإذاعية والبودكاست.

بدأ اليوم الرابع بتذكير بالأيام السابقة، جلسة حول التحليل والرعاية، تقييم لورشة العمل، وختام.

شراكة ERIM و Radio des Sans Voix

تعمل الإذاعة من أجل حرية التعبير في الجزائر من خلال العديد من البرامج التي تهدف إلى إعلام الجمهور بانتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر. كما يتم نشر مراجعة صحفية شهرية ومراجعة تفصيلية للأحداث الجارية لحقوق الإنسان في البلاد. ومن خلال برنامج "دعونا لا ننسى"، تقوم الإذاعة بعمل منتظم لإحياء ذكرى ضحايا الاختفاء القسري خلال الحرب الأهلية.

كجزء من مشروع "شبكة راديو المغرب العربي"، أنتج صحفيي إذاعة Radio des Sans Voix سبعة برامج حول موضوع الإعلام والتثقيف الإعلامي وحقوق الإنسان تم بثها ومشاركتها.

تغطي العروض، التي تم إنتاجها بدعم من (ERIM) الأخبار المزيفة وخطاب الكراهية وحقوق المهاجرين والعلوم الشعبية وحرية الصحافة والتعبير وحقوق الإنسان. كما أنتجت الإذاعة وبثت برامج أخرى عن المفقودين وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

RADIO
DES SANS VOIX

مراسلة التجمع مع مجموعات دولية من خلال رسائل فردية

خلال هذا الربع، واصل فريق CFDA عمله على تحديث ملفات المفقودين من أجل إحالتها إلى الهيئات الدولية وخاصة إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

استفادت الفرق من فترة هدوء طفيفة خلال أشهر أغسطس، وعملت بلا كلل لإكمال ومتابعة الملفات التي لم يكن بالإمكان إرسالها أو تلك التي لم يتم اعتبارها مقبولة. تم إجراء تحديث مكثف للأجزاء المفقودة من أجل إتاحة إرسال العديد من الاتصالات الفردية. هذه الطلبات لا تقدر بثمن في مكافحة عائلات المختفين والاعتراف بالاختفاء القسري. ويتعلق الأمر كذلك بالإشارة إلى استحالة قيام العائلات الجزائرية برفع إجراءات قانونية أو إدارية ضد مرتكبي جرائم اختطاف قسري بسبب الميثاق المعروف باسم "السلام والمصالحة الوطنية" الذي تم اعتماده بالاستفتاء في 29 سبتمبر 2005.

حل منظمة حقوق الإنسان الرائدة راج هو ضربة للحريات

رداً على القرار الذي أصدرته المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة يوم الأربعاء 13 أكتوبر / تشرين الأول، والذي وافق على طلب الحكومة التعسفي بحل RAJ وهي منظمة مجتمع مدني جزائرية لعبت دور في طليعة الحراك. وقالت آمنة القلالي، نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية، عن حركة احتجاجية:

"إن قرار إلغاء إجراءات التجمع الشبابي راج أنباء مدمرة لحقوق الإنسان في الجزائر. كما يوضح بشكل مقلق تصميم السلطات على تشديد قمع الأنشطة المسلحة المستقلة وقمع ممارسة الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. يعد إغلاق منظمات المجتمع المدني أحد أشد القيود المفروضة على الحق في حرية تكوين الجمعيات. والقيام بذلك لإسكات أولئك الذين ينتقدون ولسحق المعارضة أمر غير قانوني وغير مقبول ."

في 26 مايو 2021، أبلغت وزارة الداخلية جمعية راج أنها طلبت حلها، على أساس أن أنشطة المنظمة تتعارض مع أحكام القانون الجزائري المتعلق بالجمعيات. كل هذه الأنشطة محمية بموجب الحق في حرية تكوين الجمعيات وهي تتماشى بوضوح مع الحقوق المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.
في عامي 2019 و 2020، تم اعتقال 11 عضوًا في راج ومحاكمتهم، واحتجاز تسعة من أعضاء المنظمة بشكل تعسفي، لمجرد التظاهر السلمي أو التعبير عن آرائهم السلمية على الإنترنت.
منذ إنشاء راج، عملت المنظمة على تعزيز احترام حقوق الإنسان في الجزائر، ولعبت دورًا رئيسيًا في تعليم حقوق الإنسان وتعزيز هذه الحقوق، ومؤخراً، دعت إلى عملية ديمقراطية وتغييرات سياسية جذرية خلال احتجاجات الحراك. وأعلنت راج في بيان صحفي صدر يوم الأربعاء 13 أكتوبر / تشرين الأول أنها ستستأنف الحكم الصادر ضدها.
ان حرية تكوين الجمعيات تحميها المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي وقعت الجزائر عليها. لا يمكن اتخاذ مثل هذا القرار إلا عندما يكون هناك تهديد واضح ووشيك، على سبيل المثال، للأمن القومي أو النظام العام، ويجب أن يكون متناسبًا مع الهدف المشروع المنشود ولا يتم اعتماده إلا عندما تكون الوسائل الأقل تقييدًا غير كافية.

الجزائر: منظمات وشخصيات ونشطاء يحذرون من أوضاع حقوق الإنسان

دعت منظمات حقوقية وشخصيات ومحامون وقادة أحزاب المعارضة السلطات الجزائرية إلى "انتهاك الحريات الأساسية." ووقعوا، الخميس، وثيقة طويلة ترسم صورة قاتمة لأوضاع الحريات في البلاد.
بيان صحفي 09/12/2021

من بين الموقعين على هذا النص، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH)، تجمع عائلات المختفين في الجزائر (CFDA)، المحامين المعروفين بالتزامهم بالدفاع عن حقوق الإنسان. بوشاشي، بوجيما غشير، أكاديميون، منهم أحمد محيو، العميد السابق لكلية الحقوق في الجزائر العاصمة، عيسى قادري، عالم اجتماع، ولويزا آيت حمدوش، عالمة سياسية.

نقرأ هذا العام، مرة أخرى، اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف الذكرى 73 لإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان الذي قبلته الجزائر بعد استقلالها، في مناخ من القمع والقيود على الحقوق الأساسية للجزائريين ." في هذا الإعلان الذي يدين أيضا "سنة سوداء لحقوق الإنسان في الجزائر".
وبحسب الموقعين، وعلى عكس "الآمال التي أثارها" الحراك السلمي في 22 شباط / فبراير 2019، فإن "عمل السلطات يتسم برغبة معلنة في خنق جميع المجالات المدنية المستقلة وتجريم العمل السياسي للأصوات الناقدة." .

"نظرًا لأن المجتمع بأسره يواجه أزمة اجتماعية واقتصادية وصحية حادة، فقد تم اعتقال أكثر من 500 شخص واعتقال أكثر من 7 ملايين شخص في عام 2021 وحده لمجرد ممارسة أفعالهم لحقوقهم الأساسية في الرأي، التعبير والتظاهر السلمي مكفولان بالقانون،

وعدد الأشخاص الذين يخضعون للإجراءات القانونية يتجاوز " 2500، شجب واضعو هذا الإعلان.

وشجب الإعلان عن الاعتداءات على جميع الحريات)التعبير والصحافة والجمعيات والرأي(، وأكد أنه "على نطاق أوسع، فإن حريات الرأي والتعبير هي المهددة في جوهرها من خلال توسيع نطاق حرية الرأي والتعبير. تعريف الإرهاب والنظام الجديد لتحديد الأشخاص والكيانات الإرهابية ".

ولدى إعداد هذا الجدول، يدعو الموقعون "السلطات إلى احترام التزاماتها الدولية الواردة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصدق عليها." وأضافوا "ندعو السلطات إلى وقف القمع ورفع جميع القيود المفروضة على ممارسة الحقوق والحريات الأساسية"، على حد تعبيرهم، داعين إلى "الإفراج غير المشروط عن جميع سجناء الرأي والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين".

استئناف التجمعات الأسبوعية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

في كل يوم أربعاء، منذ أغسطس / آب 1998، تتجمع عائلات المختفين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي حلّ مكان الهيئة الاستشارية لحماية حثوث الإنسان لتأكيد حقهم في معرفة الحقيقة والعدالة. لسوء الحظ، حُرمت عائلات المختفين في الجزائر من هذه التجمعات الأسبوعية بسبب الموجة الثالثة من Covid-19 في البلاد والتدابير الصحية. ومع ذلك، لا تزال العائلات عازمة على النضال من أجل الاعتراف الحقيقي والحقوق الحقيقية، فقد استأنفت العائلات التجمعات الأسبوعية التي لا تزال ضرورية للغاية للنضال الذي دعا إليه المجلس.